الفصل الرابع

المدرسة الثانوية الشاملة

كانت المدرسة الثنوية العامة فى مصر - ومنذ منتصف القرن التاسع عشر - مدرسة خاصة للصفوة الأرستقراطية المتميزة اقتصاديًّا واجتماعيًّا ، أو الطبقة فوق المتوسطة ، بالنسبة لطلابها ، سواء كانت المدرسة فى صورة حكومية رسمية ، أو فى صورة مدرسة خاصة أو أجنبية . وكان القبول بها مقصورًا على القلة ، وكانت العملية التربوية مصطبغة بالصبغة النظرية مؤكدة على الجوانب الكلاسيكية التقليدية ، وظلت إلى وقت ليس بالقصير تتخذ هذا المسار .

وكان هذا فى الوقت الذى كان فيه أبناء العمال والفلاحين الذين يشكلون الأغلبية من أبناء الشعب المصرى ، يتدربون على العمل

اليدوى على أساس التلمذة الصناعية (كل فرد يعلم فردًا) أو فى مدارس التعليم الثانوى الفنى (الزراعى - التجارى - الصناعى - النسوى) ، أو فى مراكز التدريب المهنى . وارتبط هذا النوع من التعليم بأبناء الطبقة الأدنى فى مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ، وكان اهتمام الدولة وتركيزها على التعليم الأول (الثانوى العام الأكاديمى) دون التعليم الثانى . وبذلك بدأ الانفصال بين التعليم النظرى والتعليم العملى ، كما امتدت الفروق الطبقية واستمرت المدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية الخاصة والأجنبية فى إعداد النخبة التى كانت تهيأ لتسلم المواقع القيادية ، حيث كان المؤهلون نظريًا هم المؤهلين للدخول إلى الجامعات . ولم تكن المدارس الفنية لتقود إلى التعليم العالى بل كانت مدارس منتهية بذاتها ، تزود سوق العمل بالعمالة الماهرة فى قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة والاقتصاد المنزلى والتمريض .. إلخ .

وترتب على ذلك عدم توازن فى كوادر العمالة المطلوبة ، وبالذات فى الأطر الوسطى للهيكل الوظائفى ، حيث يوجد عجز بين فى هذه النوعية وتدنى فى مستويات الخريجين ، وتمشى مع هذه الظاهرة إقبال الطلاب بشكل متزايد ومتلاحق على التعليم الثانوى النظرى وتكدست الجامعات بأعداد غفيرة وخصوصًا فى الكليات النظرية ، وساعد على ذلك إلغاء المصروفات فى جميع مراحل التعليم

وأنواعه . وانتقال التعليم من تعليم للقلة إلى تعليم للكثرة ، وكان العنصر الضاغط باستمرار هذا الانفجار السكانى الذى أوصلنا بدوره إلى الانفجار التعليمى . وظهر فائض من الخريجين تكدسوا فى المكاتب يزيدون كثيرا عن حاجة العمل .

وكان اتجاه المصلحين التربويين لعلاج هذا الوضع وللقضاء على تباين النظرة الاجتماعية للتعليم الثانوى الفنى والمهنى مقارنا بالتعليم الثانوى العام فى مصر متمثلا فى قلب النسبة القائمة بين سكان التعليم الثانوى الفنى والمهنى والتعليم الثانوى الأكاديمى من الطلاب التى كانت فى الخمسينات من هذا القرن بنسبة ٣ : ٧ فأصبحت فى الثمنينات فى مصر ٣ : ٤ لصالح التعليم الثانوى الفنى والمهنى وزادت مخصصات التمويل لهذا النوع من التعليم زيادة كبيرة ولايدخل فى هذه النسبة طلاب مراكز التدريب المهنية .

وفى تلمس المربين لطرقهم لإيجاد رد فعل للأوضاع السابقة التى كانت سائدة ، وجد هؤلاء فى تجارب الدول الأخرى وخاصة السويد وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى صيغة مطروحة هى صيغة المدرسة الثانوية الشاملة Comprehen-sive School وأخذت مصر وعلى نطاق ضيق . بهذه الصيغة فأنشأت ثمانية مدارس من هذا النوع تم تجربتها على مدى ٤ سنوات فقط ، وتمحورت التربية فيها حول البيئة .

وتستند هذه المدارس إلى ممارسات رئيسية هى :

الشمول فى العملية التربوية والتكامل والارتباط العضوى الوثيق بين هذه المدارس والمجتمعات القائمة بها .

ويتمثل الشمول فى احتواء المدرسة على مقررات تربوية متعددة فنية ومهنية من جهة ، ونظرية أكاديمية من جهة أخرى ، لمقابلة حاجات وقدرات واستعدادات وميول الأفراد من جهة ، وحاجات ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى .

ويعنى الشمول أيضًا أن المدرسة تضم طلابا يمتلكون مختلف القدرات والاستعدادات ، كما يأتون من شتى الفئات الاقتصادية والاجتماعية ، تحت سقف تربوى واحد ووعاء تعليمى واحد ، محققه بذلك تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع وتحقيق ديمقراطية التعليم وإنسانيته ، وتحقيق ذوات الأفراد وحاجات المجتمع من قوى العمل المنتجة الإيجابية .

كما يتمثل التكامل فى أن المقررات الدراسية والأنشطة ، تحتوى جوانب فكرية وعملية ووجدانية وجمالية وفنية واجتماعية وخلقية ، وتطوير شخصيات الطلاب من مختلف جوانبها بحيث لاينمو جانب على حساب جانب آخر ، لتتكون فى النهاية الشخصية المتكاملة والمتوازنة .

ويظهر الربط العضوى الوثيق بين المدرسة والمجتمع المحلى والأكبر فى أن المدرسة تعكس الجوانب الايجابية فى المجتمع ،

وتشكل أداة تقدمية فعالة فى تطوير المجتمع المحيط ، وتحديد وتحديث العملية التربوية ، فهى ليست مدرسة محافظة وإنما تمثل رأس حربة تشق طريق الإصلاح . وهى تستنفر قوى وطاقات وقدرات طلابها فى مسالك بناءة تفيد المجتمع كما تفيد الأفراد ، وهى بحق مدرسة البيئة والتنمية ، وهذه المدرسة تتسم بالمرونة حيث إن الطالب يستطيع أن ينتقل داخلها من مجال إلى آخر فى سهولة طبقًا لقدراته واستعداداته ، لتحقيق ذاته على قدر الإمكان ودون تحيز مسبق ، بل إن الدراسة والممارسة هى التى تنير الطريق أمام الطالب لتحقيق قدراته الإبداعية فكرًا وعملا، كذلك يدخل الطالب من خلال دراسته فى المدرسة الثانوية الشاملة فى مواجهة شخصية بالنسبة للفكرة السائدة عن امتهان العمل اليدوى ، فيجد الطالب أن العمل اليدوى حق وشرف وواجب ، وتستتبع الممارسة احترام العمل اليدوى ، بل جعله فى صف العبادة ، ومن المأمول أن تقلل المدرسة الثانوية الشاملة من نشوء فئات كثيرة من أفراد المجتمع ، تتقن الحديث دون امتلاك القدرة على الإنتاج والأداء والإنجاز بنجاح .

من كل هذا نرى أن المدرسة الثانوية الشاملة ظهرت فى مصر وفى غيرها من دول سبقتها كرد فعل قوى . لمعالجة أوضاع تعليمية واجتماعية واقتصادية كانت سائدة ، كرست الطبقية والانفصالية بين التعليم الثانوى لعام النظرى والأكاديمى المكتبى ، وبين التعليم

الثانوى والمهنى التطبيقى الميدانى .

وقد بدأت التجربة فى مصر منذ عام ١٩٧٨ م حيث أُنشئت مدرستان ثانويتان شاملتان إحداهما فى طنطا بالوجه البحرى ، والثانية فى سوهاج بالوجه القبلى . وازدادت هذه المدارس تدريجيًّا حتى وصلت إلى ثمانى مدارس .

وقد حدثت الزيادة بالنسبة للمدارس الستة الأخيرة فى المحافظات الأطراف (الجهات النائية) ، ليكون التحدى واضحًا والظروف واقعية وخدمة البيئة والارتباط بها محددًا .

ولنأخذ مثلا : المدرسة الثانوية المشتركة الشاملة بطنطا : صدر القرار الوزارى رقم ١٥٧ فى ١٩ / ٩ / ٧٨ لتنظيم المدرسة الثانوية الشاملة ، وتم اختيار أربعة مجالات ذات تخصصات عملية حسب ماتحتاجه بيئة المحافظة من صناعات ، ويسير العمل على طريق الخطوات الآتية :

(أ) وجود جهاز فنى منتدب من قطاع التعليم الفنى .

(ب) وجود أجهزة متعاقد عليها مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير لكل التخصصات العملية الواردة فى خطة الدراسة والمناهج .

(جـ) وجود خطط ومناهج نظرية وعملية للمجالات الأربعة ، شارك فى وضعها الخبراء والمستشارون الفنيون وقادة التعليم الفنى

والشركات ، تغطى ثلاث سنوات متصلة وكاملة (١٢ شهرًا فى السنة) .

(د) يتابع الموجهون فى المواد النظرية والعملية من قطاع التعليم الفنى بالوزارة والمديرية التعليمية ، التطبيق فيما يتعلق بمجالات الدراسة .

(هـ) يقوم قسم التجهيزات بوزارة التربية والتعليم والتابع لقطاع التعليم الفنى بدور الوسيط فى استلافه أجهزة المجالات الأربعة الموضوعة من لبنك الدولى وتسليمها للمدرسة .

(و) تتبع المدرسة قطاع التعليم الثانوى العام ، وليست تابعة لقطاع التعليم الثانوى الفنى (زراعى - تجارى - صناعى - نسوى) .

(ز) المجالات العملية الأربعة القائمة بالمدرسة هى :

١ - المجال الصناعى .

٢ - المجال الزراعى .

٣ - المجال التجارى

٤ - مجال الاقتصاد المنزلى (للبنات فقط) .

ويضم المجال الصناعى تخصصات : سيارات تبريد وتهوية - الكترونيات - آلات دقيقة - ديكور (تجارة وزخرفة) .

ويضم المجال الزراعى : الصنعات الغذائية - الألبان - الدواجن - تربية النحل - البساتين - تربية الحيوان .

أما المجال التجارى : فإنه يشمل تخصصات إدارة الأعمال - السكرتارية - والمكتب التجارى - الآلات الكاتبة (عربى وإفرنجى) .

أما المجال الأخير : فهو الاقتصاد المنزلى فيشمل تخصصات : التفصيل - الطهى - التريكو - التطريز .

(ح) أما بالنسبة للمعامل الموجودة بالمدرسة فتشمل : معمل كيمياء - معمل طبيعة - معمل أحياء - معمل لغات - معمل ميكانيكا - معمل جغرافيا - معمل تكنولوجيا .

(ط) يقود المدرسة جهاز فنى مكون من مهندس بدرجة وكيل مديرية تعليمية ، وناظر ثانوى ، وثلاث وكلاء ثقافيين ، ووكيل تعليم صناعى ، ووكيل تعليم تجارى ، ووكيل تعليم زراعى ، ووكيلة للاقتصاد المنزلى ، وأجهزة فنية للتشغيل والصيانة والتدريب - وعملية التدريس .

(ى) أما المناهج فيوجد منهج المدرسة الثانوية العامة على النظام نفسه المعمول به فى المدارس الثانوية العامة فى سائر أنحاء الجمهورية ، بالإضافة إلى منهج نظرى للمجالات الأربعة المنوه عنها سابقًا - ومناهج عملية تصب على هذه المجالات الأربعة أيضًا .

ونظرًا لأن عمر هذه التجربة لايتعدى ست سنوات فقط فإنه يصعب الحكم على نتائجها ، إذ يجب أن تأخذ التجربة فسحة من

الوقت وتتخرج عدة أفواج من المدارس الثانوية الشاملة الثمانية وينزلوا سوق العمل ويتابع الخريج فى موقعه . ومع هذا يمكن القول أن التقارير المبدئية التى نبعت من تبادل واسع للآراء بين الفنيين والآباء والعاملين بالشركات والموجهين .. إلخ أظهرت بعض الإيجابيات فى التجربة نخص منها :

١ - نجاح ربط لمدرسة بمؤسسات وموارد وشركات البيئة ، فهى مدرسة البيئة والتنمية .

٢ - تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكوادر الوسطى من هيكل الوظائفى للدولة (هيكل العمالة) .

٣ - خدمة البيئة باشتراك الطلبة الممتازين عمليًا ، وأساتذتهم فى الورش وفى كل التخصصات ، وفتح مقر لتسويق الإنتاج .

٤ - تأمين مستقبل الطالب الخريج ماديًا .

٥ - الدراسة على أساس اليوم الكامل الذى يبدأ فى الساعة الثامنة والنصف صباحا ، وينتهى فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، مع وجود فترة فسحة لمدة ساعة وربع وسط اليوم ، لممارسة كل ألوان النشاط الرياضى والفنى والثقافى والعلمى والاجتماعى .

٦ - انهماك الطلاب فى العمل طوال العام فى شىء مفيد (٩ شهور للدراسة و ٣ شهور بالشركات والمؤسسات للتدريب) .

٧ - إمكانية تخفيف الضغط على الجامعات بالنسبة لقبول الطلاب .

٨ - الإقلال من ظاهرة الدروس الخصوصية .

ومن المقترحات المقدمة للوزارة توصية بنقل تبعية المدارس الثانوية الشاملة إلى قطاع التعليم الثانوى الفنى (الزراعى - التجارى - الصناعى - الاقتصاد المنزلى) ، بدلا من تبعيتها لقطاع التعليم الثانوى العام .

وكذلك توصية بالتوسع فى هذا النوع من المدارس باعتبار المدرسة الثانوية الشاملة المشتركة مدرسة المستقبل فى مصر .